الأمم المتحدة

A/C.5/55/SR.55

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
8 May 2001
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة ٥٥

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس المؤقت: السيد كيلابيل (نائب الرئيس) ..... (بوتسوانا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

(أ) إصلاح نظام الشراء

(ب) استعراض ولاية مجلس مراجعي الحسابات

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ (تابع)

البندان ١١٧ و ١٦٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ والميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع)

صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع)

تعزيز الخدمة المدنية الدولية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-31242 (A)
0131242

البند ١٢٧ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (تابع)

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (تابع)

مسائل أخرى

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١١٦ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

مشروع القرار المتعلق بإصلاح نظام الشراء *(A/C.5/55/L.50)*

١ - **السيد كروم** (هولندا)، منسق المشاورات غير الرسمية بشأن المسألة، عرض مشروع القرار. وقال إنه يسره أن يُعلن أن نص مشروع القرار هو نتيجة توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المشاورات غير الرسمية وإنه يقترح أن يوصي الرئيس اللجنةَ باعتماده دون تصويت.

٢ - تم اعتماد مشروع القرار *A/C.5/55/L.50*.

مشروع القرار المتعلق باستعراض مسألة ولاية مجلس مراجعي الحسابات *(A/C.5/55/L.51)*

٣ - **السيد الجمال** (مصر)، منسق المشاورات غير الرسمية بشأن المسألة، عرض مشروع القرار. وأفاد أن المشروع قد تمت الموافقة عليه بتوافق الآراء في المشاورات غير الرسمية ويتمنى أن يحدث نفس الشيء في اللجنة.

٤ - تم اعتماد مشروع القرار *A/C.5/55/L.51*.

٥ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): هنأ منسق المشاورات غير الرسمية واللجنة على النتيجة المرضية التي انتهى إليها عملهما بشأن البند. وقال إن من دواعي سروره المطابقة التي تقررت أخيرا بين ولاية أعضاء مجلس مراجعي الحسابات وفترات ميزانية الأمم المتحدة.

٦ - **السيدة سيلوت** (كوبا)، التي انضم إليها فيما بعد **السيد ألبريشت** (جنوب أفريقيا)، أعربت عن تقديرها لمنسق المشاورات غير الرسمية. وقالت في معرض تعليل موقفها إن كوبا قد انضمت إلى مشروع توافق الآراء لأنها لم تكن تعتقد أن الظروف كانت مواتية لإجراء تحليل متعمق لمقترحات أخرى في السياق الأعم لتعزيز هيئات الرقابة الخارجية، وهو تحليل سيكون من المناسب إجراؤه في المستقبل، بالنظر إلى الشواغل التي أبدتها وفود عدة بهذا الشأن.

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)

مشاريع المقررات الأول (نظام المعلومات الإدارية المتكامل)، والثاني (استعراض وتقييم مشكلة الاسبستوس في الأمم المتحدة ومعالجة المواد التي تحتوي على الأسبستوس في مباني الأمم المتحدة الواقعة في جنيف وفيينا ونيروبي وفي مقار اللجان الإقليمية)، والثالث (إدارة المرافق)، والرابع (ربحية الأنشطة التجارية التي تضطلع بها الأمم المتحدة)، والخامس (تشييد مرافق إضافية للمؤتمرات في بانكوك)، والسادس (الترتيبات الأمنية بمكتب الأمم المتحدة في جنيف)، والسابع (الخدمات المشتركة)، والثامن (ممارسات الطباعة الداخلية والخارجية للمنظمة) *(A/C.5/55/L.47)*

٧ - **الرئيس المؤقت**: عرض على اللجنة مشاريع المقررات للنظر فيها. وقال إنه يفهم أن اللجنة تود اعتمادها دون تصويت.

٨ - تم اعتماد مشاريع المقررات الأول إلى الثامن الواردة في الوثيقة *A/C.5/55/L.47*.

البندان ١١٧ و ١٦٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ والميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع)

مشروع المقرر المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية *(A/C.5/55/L.48)*

٩ - **الرئيس المؤقت:** عرض على اللجنة مشروع المقرر للنظر فيه. وقال إنه يفهم أن اللجنة تود اعتماده دون تصويت.

١٠ - تم اعتماد مشروع المقرر *A/C.5/55/L.48*.

١١ - **الرئيس المؤقت:** أعلن أن اللجنة قد اختتمت تلك المرحلة من نظرها في البندين ١١٧ و ١٦٨ من جدول الأعمال وطلب إلى المقرر إبلاغ الجمعية العامة بهذا الشأن.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع)

مشروع المقرر المتعلق بتعزيز الخدمة المدنية الدولية *(A/C.5/55/L.55)*

١٢ - **السيد شاندرا** (الهند)، نائب الرئيس ومنسق المشاورات غير الرسمية بشأن المسألة، قال إنه على الرغم من أن نص مشروع المقرر A/C.5/55/L.55 قد جرت الموافقة عليه بصفة مؤقتة في المشاورات غير الرسمية، فقد استمرت المشاورات من أجل صياغة نص أكثر مقبولية لدى جميع الوفود وطلب إلى اللجنة أن توافق على تقديم نص جديد في جلستها الرسمية المقبلة.

١٣ - **السيد نيسير** (السويد) **والسيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): أعربا عن تأييدهما لموقف ممثل الهند.

١٤ - **الرئيس المؤقت:** قال إنه يفهم أن اللجنة تود إرجاء النظر في مشروع المقرر حتى جلستها الرسمية المقبلة.

١٥ - وقد تقرر ذلك.

البند ١٢٧ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (تابع)

مشروع المقرر المتعلق بتقرير مكتب الرقابة الداخلية بشأن مراجعة حسابات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والتحقيق في أوضاعها *(A/C.5/55/L.52)*.

١٦ - **السيد أكاكبو - ساتشيفي** (أمين اللجنة): أشار إلى أنه، عملا بما تم الاتفاق عليه في المشاورات غير الرسمية، ينبغي الاستعاضة عن عبارة ''تحيط الجمعية العامة علما بتقرير'' بعبارة ''تشير الجمعية العامة إلى تقرير''.

١٧ - **السيدة مرشانت** (النرويج)، منسقة المشاورات غير الرسمية بشأن المسألة، عرضت مشروع المقرر A/C.5/55/L.52 بالنيابة عن الرئيس، وأوصت اللجنة بأن تعتمده دون تصويت، بالنظر إلى أنه جرى في المشاورات غير الرسمية التوصل إلى توافق في الآراء حول نصه.

١٨ - تم اعتماد مشروع المقرر *A/C.5/55/L.52*.

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (تابع)

مشروع المقرر المتعلق بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن متابعة عملية مراجعة حسابات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والتحقيق في أوضاعها، التي أجريت في عام ١٩٩٧ *(A/C.5/55/L.53)*

١٩ - **السيد أكاكبو - ساتشيفي** (أمين اللجنة): أشار إلى أنه، عملا بما تم الاتفاق عليه في المشاورات غير الرسمية، ينبغي الاستعاضة عن عبارة ''تحيط الجمعية العامة علما بتقرير'' بعبارة ''تشير الجمعية العامة إلى تقرير''.

٢٠ - **السيدة مرشانت** (النرويج)، منسقة المشاورات غير الرسمية بشأن المسألة، عرضت مشروع المقرر A/C.5/55/L.53، بالنيابة عن الرئيس وأوصت اللجنة بأن تعتمده دون تصويت، بالنظر إلى أنه جرى في المشاورات غير الرسمية التوصل إلى توافق في الآراء حول نصه.

٢١ - تم اعتماد مشروع المقرر *A/C.5/55/L.53*.

البندان ١٢٧ و ١٢٨ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ وتمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (تابع)

مشروع القرار المتعلق بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التحقيق في احتمال وجود ترتيبات لتقاسم الأتعاب بين محامي الدفاع ومحتجزين معوزين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة *(A/C.5/55/L.54)*

٢٢ - **السيدة مرشانت** (النرويج)، منسقة المشاورات غير الرسمية بشأن المسألة، قدمت مشروع القرار بالنيابة عن الرئيس، وأعربت عن تقديرها للمرونة التي أبداها الممثلون الذين شاركوا في المشاورات، والتي أتاحت التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نص مشروع القرار. وأوصت بأن تعتمده اللجنة دون تصويت.

٢٣ - تم اعتماد مشروع القرار *A/C.5/55/L.54*.

٢٤ - **الرئيس المؤقت:** أعلن أن اللجنة قد اختتمت تلك المرحلة من نظرها في البندين ١٢٧ و ١٢٨ من جدول الأعمال وطلب من المقرر أن يبلغ الجمعية العامة بهذا الشأن.

مسائل أخرى

٢٥ - **السيد الجمال** (مصر): اقترح أن تنظر اللجنة في تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عند نظرها في البنود ذات الصلة من جدول الأعمال وأن يجري ، عندما لا يكون هناك بند ذو صلة، النظر في هذه التقارير في إطار البند العام المتصل بالتقارير السنوية للمكتب. وأعرب عن أمله في أن يأخذ مكتب اللجنة في اعتباره هذا الاقتراح عند إعداد برنامج عمل اللجنة. وثانيا، كرر اقتراحه الداعي إلى أن تُرسَل — عن طريق البريد الإلكتروني - النصوص الأولية لمشاريع القرارات أو المقررات المتفق عليها في المشاورات غير الرسمية إلى الوفود التي تطلبها. وقال إن شُعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات يمكنها أن تُعد قائمة بأعضاء اللجنة مبينا فيها عناوين بريدهم الإلكتروني حتى يتسنى للأمانة العامة أن ترسل هذه النصوص الأولية إلى الوفود المهتمة، باعتبار ذلك خدمة إضافية.

٢٦ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): أعرب عن تقديره للجنة لتناولها مسائل أخرى قبل أن ترفع جلستها

وعن أمله في أن تستمر هذه الممارسة. وقال إنه يفضل أن يجري النظر في تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية في سياق البند العام المتصل بأنشطة المكتب. وأعرب عن تأييده للاقتراح الثاني لممثل مصر مؤكدا أهمية أن تتطابق النصوص الموزعة في الجلسة مع التي تم الاتفاق عليها في المشاورات غير الرسمية. وتساءل في هذا السياق عما إذا كان مكتب الشؤون القانونية قد أصدر فتوى بشأن عبارتي ''تحيط علما بـ'' و''تشير إلى'' أحدث من التي أصدرها في الدورة الثانية والأربعين.

٢٧ - **السيد نيسير** (السويد): أعرب عن تأييده لاقتراح ممثل مصر الداعي إلى توزيع النسخ الأولية لمشاريع القرارات والمقررات عن طريق البريد الإلكتروني.

٢٨ - **الرئيس المؤقت**: أوضح، بعد أن تشاور مع أمين اللجنة، أن اقتراح مصر الداعي إلى توزيع النصوص بالبريد الإلكتروني هو اقتراح صالح للتنفيذ. وأكد لممثل الجمهورية العربية السورية أن اللجنة ستواصل تناول مسائل أخرى في نهاية الجلسات. وفيما يتعلق بالفتوى القانونية التي أشار إليها المتحدث، قال إن اللجنة ستُبلِغه بالفتوى فور تلقيها. وفيما يتصل بتقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أشار إلى أنه تم التوصل في المشاورات غير الرسمية إلى مقرر يعكس الاقتراح المصري ولكن اللجنة لم تعتمده رسميا بعد.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥.